AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

تحليل العلاقة بين الإنتاج النفطي والاستقرار المالي في العراق: دراسة مقارنة مع الدول الخليجية في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية

م. د محمد حازم عباس

Lect . D .Muhammad Hazem Abbas

جامعة بغداد/كلية الإدارة والاقتصاد

Muhammad.H@coadec.uobaghdad.edu.iq

مستخلص الدراسة

يعدُّ النفط المصدر الرئيس للطاقة والركيزة الأساسية للاقتصاد في الكثير من الدول، وخاصةً في العراق ودول الخليج العربي، حيث يشكّل النفط النسبة الأكبر من الإيرادات العامة ومع ذلك، فإن هذا الاعتماد المفرط على العائدات النفطية يجعل الاستقرار المالي في هذه الدول شديد الحساسية للتقلبات في أسواق وأسعار النفط العالمية، مما يؤثر بشكل مباشر على ميزانياتها واقتصاداتها الوطنية.

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين الإنتاج النفطي والاستقرار المالي في العراق، مقارنةً بدول الخليج العربي التي نجحت، إلى حد كبير، في تحقيق استقرار مالي نسبي من خلال تنويع اقتصاداتها وإنشاء صناديق سيادية تساعد في مواجهة الأزمات الاقتصادية وتستعرض الدراسة كيف تأثرت الدول النفطية، بما في ذلك العراق، بالأزمات العالمية مثل الأزمة المالية 2008 وجائحة كوفيد-19، حيث أدت هذه الأزمات إلى انخفاض حاد في أسعار النفط وألقت بظلالها على الاستقرار المالي للدول المعتمدة على العائدات النفطية.

وتعتمد الدراسة على منهجية تحليلية مقارنة، تشمل تحليل البيانات الاقتصادية للعراق ودول الخليج، واستعراض السياسات المالية والاقتصادية التي ساهمت في تحقيق الاستقرار المالي في الدول النفطية. كا تسلط الضوء على الفجوات في السياسات الاقتصادية العراقية؛ ولا سيما في مجالات التنويع الاقتصادي، إدارة الإيرادات النفطية، وتطوير البنية التحتية، مما يجعل العراق أكثر عرضة للتأثر بتقلبات أسعار النفط مقارنةً بجيرانه الخليجيين.

وتخلص الدراسة إلى أن العراق بحاجة إلى تبني سياسات مالية مستدامة، تشمل إنشاء صندوق سيادي لإدارة الفوائض النفطية، وتنويع الاقتصاد من خلال الاستثمار في قطاعات غير نفطية مثل الزراعة والصناعة والسياحة، فضلاً عن تحسين إدارة الإيرادات وتعزيز بيئة الأعمال والاستثمار وكما توصي الدراسة بالاستفادة من التجارب الخليجية الناجحة في تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز الاستقرار المالي.

الكلمات المفتاحية :الإنتاج النفطي، الاستقرار المالي، الاقتصاد العراقي، دول الخليج العربي، صناديق السيادة، التنويع الاقتصادي، الأزمات الاقتصادية، أسعار النفط.

Abstract

Oil is considered the main source of energy and the main pillar of the economy in many countries, especially in Iraq and the Arab Gulf countries, where oil constitutes the largest proportion of public revenues. However, this excessive dependence on oil revenues makes financial stability in these countries highly sensitive to fluctuations in global oil markets and prices, which directly affects their budgets and national economies.

This study examines the relationship between oil production and financial stability in Iraq, compared to the Arab Gulf countries that have largely succeeded in achieving relative financial stability by diversifying their economies and establishing sovereign funds to help confront economic crises. The study reviews how oil countries, including Iraq, were affected by global crises such as the 2008 financial crisis and the Covid-19 pandemic, as these crises led to a sharp decline in oil prices and cast a shadow over the financial stability of countries dependent on oil revenues.

The study relies on a comparative analytical methodology, including analyzing economic data for Iraq and the Gulf countries, and reviewing the financial and economic policies that contributed to achieving financial stability in oil countries. It also highlights gaps in Iraqi economic policies, particularly in the areas of economic diversification, oil revenue management, and infrastructure development, which makes Iraq more vulnerable to oil price fluctuations compared to its Gulf neighbors. The study concludes that Iraq needs to adopt sustainable financial policies, including establishing a sovereign fund to manage oil surpluses, diversifying the economy by investing in non-oil sectors such as agriculture, industry, and tourism, in addition to improving revenue management and enhancing the business and

investment environment. The study also recommends benefiting from successful Gulf experiences in reducing dependence on oil and enhancing financial stability.

Keywords: Oil production, financial stability, Iraqi economy, Gulf countries, sovereign funds, economic diversification, economic crises, oil prices.

المقدمة

يعدُّ النفط المصدر الأساسي للطاقة على مستوى العالم، وعصب الاقتصادات الحديثة، خاصةً في الدول التي تمتلك احتياطيات كبيرة منه مثل العراق ودول الخليج العربي ولقد أسهم النفط بشكل مباشر في صياغة ملامح الاقتصاد العالمي، حيث أصبح الطلب المتزايد عليه أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي العالمي وفي الوقت ذاته، تعتمد اقتصادات الدول النفطية بشكل كبير على العائدات النفطية التي تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، مما يجعل استقرارها المالي شديد الحساسية للتقلبات في أسعار وأسواق النفط العالمية وهذا الاعتماد الهيكلي يجعل العلاقة بين الإنتاج النفطي والاستقرار المالي مسألة ذات أهمية قصوى، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية التي باتت تفرض تحديات كبيرة على الاقتصادات الوطنية.

يمثل العراق نموذجاً فريداً في هذا السياق، حيث يعدُّ من بين أبرز الدول المصدّرة للنفط عالميًا ورغم ذلك، يعاني الاقتصاد العراقي من تقلبات مالية كبيرة بسبب اعتماد ميزانيته بشكل شبه كامل على عائدات النفط ويُضاف إلى ذلك التحديات التي يواجهها العراق مثل ضعف التنويع الاقتصادي، التحديات السياسية والأمنية، والبنية التحتية الاقتصادية غير المستقرة وكل هذه العوامل تجعل من الضروري دراسة العلاقة بين الإنتاج النفطي والاستقرار المالي في العراق لفهم آليات التأثير المتبادل بينهما، خاصةً عند مقارنته بدول الخليج العربي التي تمكنت، في الغالب، من بناء أنظمة مالية أكثر استقرارًا بفضل سياسات تنويع مصادر الدخل والصناديق السيادية.

تأتي أهمية هذه الدراسة في سياق التحولات الاقتصادية العالمية التي تشهدها الأسواق النفطية، خصوصًا في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية المتكررة مثل الأزمة المالية العالمية في 2008 وأزمة جائحة كوفيد-19، حيث تأثرت أسعار النفط بشكل كبير مما ألقى بظلاله على الاقتصادات النفطية. وقد سلطت هذه الأزمات الضوء على هشاشة الاقتصادات المعتمدة على مصدر دخل وحيد، وأكدت على ضرورة البحث عن سياسات اقتصادية جديدة تعزز من الاستقرار المالي وتعزز مناعة الاقتصادات ضد التقلبات العالمية ولذلك، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحليل كيفية تأثير الإنتاج النفطي على الاستقرار المالي في العراق، ومقارنته بتجارب الدول الخليجية التي تشترك مع العراق في الكثير من الخصائص الاقتصادية، لكنها تختلف في السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة.

على الرغم من تشابه طبيعة الاقتصادات النفطية في العراق ودول الخليج، إلا أن التجربة الخليجية في مواجهة الأزمات العالمية تستحق الدراسة، حيث تمكنت هذه الدول من الاستفادة من صناديقها السيادية واستراتيجياتها المتنوعة للحفاظ على استقرارها المالي نسبيًا. ومن هنا، تكمن أهمية هذه الدراسة ليس فقط في فهم العلاقة بين الإنتاج النفطي والاستقرار المالي في

العراق، بل أيضًا في استلهام دروس من التجارب الخليجية يمكن أن تسهم في تقديم حلول فعالة للتحديات الاقتصادية التي يواجهها العراق[1].

تهدف الدراسة إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات الرئيسية: كيف تؤثر التقلبات في الإنتاج النفطي وأسعار النفط على الاستقرار المالي في العراق؟ ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين العراق ودول الخليج العربي في مواجهة هذه التحديات؟ وما هي السياسات الاقتصادية التي يمكن أن تساهم في تعزيز الاستقرار المالي للعراق في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية؟ للإجابة عن هذه التساؤلات، ستعتمد الدراسة على منهجية تحليلية مقارنة، تجمع بين تحليل البيانات الاقتصادية واستعراض السياسات الاقتصادية في العراق ودول الخليج.

إن العلاقة بين الإنتاج النفطي والاستقرار المالي ليست مجرد مسألة اقتصادية بحتة، بل هي قضية تحمل أبعادًا اجتماعية وسياسية مهمة. فعدم الاستقرار المالي يؤدي إلى تفاقم التحديات الاجتماعية مثل البطالة والفقر، كما يُضعف قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، مما يخلق أزمات اجتماعية وسياسية قد تهدد الأمن الوطني ولذلك، فإن التركيز على هذه العلاقة يمثل خطوة أساسية نحو بناء سياسات اقتصادية ومالية مستدامة تخدم مصلحة العراق وشعبه.

في سياق هذه الدراسة، سيتم التركيز على تحليل دور العائدات النفطية في تمويل الميزانية العامة للدولة العراقية وتأثيرها على الاستقرار المالي، مع الأخذ بعين الاعتبار دور الأزمات الاقتصادية العالمية كعامل مؤثر على استقرار أسواق النفط وأسعارها وكما ستتم دراسة استراتيجيات دول الخليج العربي في التعامل مع هذه الأزمات، مع التركيز على الدور الذي تلعبه الصناديق السيادية والاستثمارات الأجنبية في تعزيز استقرار اقتصاداتها.

وفي ظل التحديات المتزايدة التي يواجهها العراق، مثل انخفاض أسعار النفط في بعض الفترات، وتأثير الأزمات الاقتصادية العالمية، وتنامي الحاجة إلى إعادة إعمار البنية التحتية المتضررة بفعل الأزمات السياسية والأمنية، تظهر الحاجة الملحّة إلى فهم شامل للعلاقة بين الإنتاج النفطي والاستقرار المالي وهذه الدراسة تأمل في تقديم رؤى جديدة ودروس مستفادة تسهم في وضع استراتيجيات اقتصادية متكاملة للعراق تعزز مناعته الاقتصادية وتدعم استقراره المالي في مواجهة الأزمات المستقبلية.

بهذا السياق، تعد هذه الدراسة إضافة مهمة إلى الأدبيات الاقتصادية التي تهتم بتحليل العلاقة بين الإنتاج النفطي والاستقرار المالي، خاصةً في الدول التي تعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للدخل ومن خلال الدراسة المقارنة بين العراق ودول الخليج العربي، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم فهم أعمق للتحديات والفرص التي تواجه الدول النفطية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، مما يمكن صناع القرار من اتخاذ قرارات مبنية على أسس علمية وواقعية.

وتظهر مشكلة الدراسة من حيث تواجه الاقتصادات النفطية تحديات جمة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والتقلبات المستمرة في أسواق النفط، مما يجعل استقرارها المالي عُرضة للاضطراب وبالنسبة للعراق، يُعد الاقتصاد النفطي المصدر

[1] عقراوي، ز.م.، ومحمد، ر.ف. (2015) تأثير الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي في تكوين رأس المال الثابت للاقتصاد العراقي (مع الإشارة إلى إقليم كردستان العراق). مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، 3(1)، 213-224.

الأساسي للعائدات العامة، حيث تعتمد ميزانية الدولة بشكل كبير على عائدات تصدير النفط وهذا الاعتماد المفرط يجعل الاقتصاد العراقي هشًّا أمام الصدمات الاقتصادية العالمية، مثل انخفاض أسعار النفط أو التغيرات المفاجئة في الطلب العالمي وعلى النقيض، نجد أن بعض الدول الخليجية قد استطاعت بناء أنظمة مالية أكثر استقرارًا، بفضل تنويع اقتصاداتها واعتمادها على أدوات اقتصادية مثل الصناديق السيادية واستثماراتها في قطاعات مختلفة.

تكمن إشكالية هذا البحث في محاولة فهم وتحليل العلاقة بين الإنتاج النفطي والاستقرار المالي في العراق، خصوصًا في ظل تكرار الأزمات الاقتصادية العالمية وتأثيراتها المتفاوتة على الدول النفطية وعلى الرغم من تشابه الظروف الاقتصادية بين العراق ودول الخليج العربي، إلا أن استجابات هذه الدول لتلك الأزمات تختلف بشكل ملحوظ، وهو ما يدعو إلى تسليط الضوء على الفروقات في السياسات الاقتصادية والإجراءات المالية بين الطرفين.

يطرح البحث الأسئلة التالية بوصفها جزءاً من إشكاليته:

1. ما مدى تأثير الإنتاج النفطي وتقلبات أسعاره على الاستقرار المالي في العراق مقارنة بالدول الخليجية؟
2. ما هي العوامل التي تجعل الاقتصاد العراقي أكثر عرضة للتأثر بالأزمات الاقتصادية العالمية مقارنة بالدول الخليجية؟
3. ما الدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية والمالية، مثل تنويع مصادر الدخل واستخدام الصناديق السيادية، في تعزيز الاستقرار المالي؟
4. كيف يمكن للعراق الاستفادة من التجربة الخليجية لتعزيز استقراره المالي في ظل الاعتماد الكبير على النفط؟

تنبع أهمية هذه الإشكالية من التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي، والتي تتجلى في التقلبات الحادة في ميزانيته نتيجة التغيرات في أسعار النفط، وما يترتب على ذلك من تأثيرات سلبية على التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي ولذا، فإن البحث في هذه العلاقة ليس مجرد تحليل اقتصادي، بل هو محاولة لفهم أعمق لكيفية بناء استراتيجيات اقتصادية تُسهم في تحقيق الاستدامة والاستقرار المالي.

تتمثل الفرضية الأساسية للبحث في أن الإنتاج النفطي يلعب دورًا محوريًا في تحديد ملامح الاستقرار المالي للدول النفطية، وأنه يمكن للعراق، من خلال دراسة تجارب الدول الخليجية، تطوير سياسات اقتصادية ومالية فعالة للتخفيف من حدة تأثير الأزمات العالمية وتعزيز استقراره المالي.

المبحث الأول

الإطار النظري للدراسة

مفهوم الإنتاج النفطي والاستقرار المالي

يُعد الإنتاج النفطي أحد الركائز الأساسية للاقتصاد العالمي، حيث يشكل مصدرًا رئيساً للطاقة ومادة خام للعديد من الصناعات والإنتاج النفطي يعكس قدرة الدول المنتجة على استغلال احتياطاتها الطبيعية لإنتاج النفط الخام وتصديره إلى الأسواق العالمية وهذه القدرة الإنتاجية تتأثر بعدة عوامل، منها التقدم التكنولوجي، الاستثمارات في البنية التحتية، السياسات الحكومية، ومستوى الاستقرار السياسي والأمني للدولة وفي سياق الدول المنتجة، يلعب النفط دورًا مركزيًا في تحقيق الإيرادات العامة، حيث تشكل صادرات النفط غالبية العائدات الحكومية في الدول المصدرة مثل العراق ودول الخليج العربي.

أما مفهوم الاستقرار المالي، فهو يشير إلى قدرة النظام المالي في دولة ما على استيعاب الصدمات الاقتصادية والمحافظة على كفاءته في تخصيص الموارد وتقديم التمويل اللازم للنمو الاقتصادي ويتجلى الاستقرار المالي في قوة البنوك والمؤسسات المالية، استقرار أسعار العملات، التحكم في معدلات التضخم، واستدامة الموازنة العامة وفي الدول النفطية، يعتمد الاستقرار المالي بشكل كبير على الإيرادات النفطية، مما يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الناتجة عن التغيرات في أسعار النفط العالمية، والتي تتأثر بعوامل مثل العرض والطلب، التطورات الجيوسياسية، والأزمات الاقتصادية العالمية.

العلاقة بين الإنتاج النفطي والاستقرار المالي

تناولت الأدبيات الاقتصادية العلاقة الوثيقة بين الإنتاج النفطي والاستقرار المالي في الدول النفطية، وأبرزت هذه العلاقة كإحدى القضايا المحورية التي تؤثر في استقرار الاقتصادات الوطنية وتوجيه سياساتها المالية وفقًا للعديد من الدراسات، يتسم الاقتصاد النفطي بتقلبات دورية ناتجة عن تغيرات أسعار النفط، والتي تؤثر بشكل مباشر على الإيرادات الحكومية، وبالتالي على الاستقرار المالي للدولة وعندما ترتفع أسعار النفط، تزيد العائدات الحكومية، مما يعزز من الاستقرار المالي ويتيح فرصًا لتنفيذ مشاريع تنموية وعلى العكس، يؤدي انخفاض الأسعار إلى تراجع الإيرادات، مما يضع الحكومات أمام تحديات كبيرة في تمويل نفقاتها.

إحدى أبرز النظريات التي تناولت هذه العلاقة هي نظرية "المرض الهولندي"، التي توضح كيف يؤدي الاعتماد الكبير على العائدات النفطية إلى تراجع القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل الزراعة والصناعة، بسبب قوة العملة المحلية الناتجة عن تدفق الإيرادات النفطية وهذا الاعتماد يؤدي إلى هشاشة النظام المالي، حيث يصبح الاقتصاد معرضًا بشدة لتقلبات أسعار النفط.

كما أظهرت دراسات أخرى أن الأزمات الاقتصادية العالمية، مثل الأزمة المالية في 2008 وجائحة كوفيد-19، قد عمّقت من حدة هذه العلاقة، حيث شهدت أسواق النفط العالمية تراجعات حادة أثرت بشكل مباشر على الدول النفطية وهذه الأزمات ألقت

الضوء على ضعف استقرار الأنظمة المالية في الدول التي تعتمد بشكل كبير على النفط، مقارنة بالدول التي تبنت سياسات تنويع اقتصاداتها.

في سياق الدول الخليجية، أظهرت الأدبيات الاقتصادية أن هذه الدول قد نجحت نسبيًا في التخفيف من تأثير تقلبات أسعار النفط من خلال إنشاء صناديق سيادية تستثمر فائض العائدات النفطية في أصول متنوعة عالميًا وهذه الصناديق تُعد أداة استراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي، حيث يمكن الاعتماد على أموالها في فترات الانكماش الاقتصادي أو انخفاض أسعار النفط ومن جهة أخرى، لم يتمكن العراق من تحقيق مثل هذا التنوع، مما جعله أكثر عرضة للصدمات المالية.

تظهر الدراسات أيضًا أن هناك تباينًا بين الدول النفطية في كيفية إدارة العلاقة بين الإنتاج النفطي والاستقرار المالي والعراق، على سبيل المثال، يواجه تحديات إضافية مثل عدم الاستقرار السياسي، ضعف البنية التحتية، والاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية لتمويل النفقات الجارية وهذا يضعف من قدرة الدولة على مواجهة تقلبات أسعار النفط، ويزيد من مخاطر عدم الاستقرار المالي.

على الرغم من ذلك، تشير الأدبيات إلى وجود فرص لتحسين العلاقة بين الإنتاج النفطي والاستقرار المالي ومن بين هذه الفرص: تبني سياسات مالية أكثر مرونة، تعزيز الاحتياطيات المالية، والاستثمار في مشاريع تنموية تساهم في تنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط وإضافة إلى ذلك، توصي الدراسات بالاستفادة من التجارب الخليجية في إدارة العائدات النفطية واستخدامها كأداة لتعزيز الاستقرار المالي.

في ضوء هذه الأدبيات، يمكن القول إن العلاقة بين الإنتاج النفطي والاستقرار المالي علاقة متبادلة ومعقدة، تتأثر بعوامل متعددة مثل سياسات الدولة، تقلبات الأسواق العالمية، ومستوى التنويع الاقتصادي والدول التي تنجح في تقليل اعتمادها على النفط وتعزيز قطاعاتها الاقتصادية الأخرى تكون أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار المالي في مواجهة الأزمات العالمية وهذه الديناميكية تبرز أهمية البحث في كيفية تحسين هذه العلاقة في العراق، مع الأخذ بعين الاعتبار التجارب الناجحة للدول الخليجية.

المبحث الثاني

منهج التحليلي للدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي المقارن لفهم وتحليل العلاقة بين الإنتاج النفطي والاستقرار المالي في العراق، ومقارنتها بالدول الخليجية التي تشترك معه في الكثير من السمات الاقتصادية، مع اختلاف التجارب والسياسات ويتمثل المنهج التحليلي في تحليل البيانات الاقتصادية والإحصائية التي توضح التغيرات في الإنتاج النفطي وتأثيرها على الاستقرار

المالي، بينما يسمح المنهج المقارن بإبراز الفروقات بين العراق ودول الخليج في إدارة مواردها النفطية وتحقيق الاستقرار المالي، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية[1].

كما تعتمد الدراسة على تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد النفطي، من خلال ربط الأحداث العالمية بتغيرات أسعار النفط وآثارها على موازنات الدول النفطية ويتم توظيف البيانات الزمنية والوثائق التاريخية لتتبع التحولات في السياسات الاقتصادية والمالية، بما في ذلك استراتيجيات إدارة الإيرادات النفطية ووسائل تحقيق الاستقرار المالي في العراق مقارنة بدول الخليج.

تطور الإنتاج النفطي في العراق

يُعد العراق واحدًا من أبرز الدول المنتجة والمصدّرة للنفط عالميًا، حيث يمتلك احتياطيات نفطية ضخمة تُقدَّر بأكثر من 145 مليار برميل، مما يجعله يحتل المرتبة الخامسة عالميًا من حيث الاحتياطيات وبعد عام 2003، شهد القطاع النفطي العراقي تطورًا ملحوظًا مع زيادة الاستثمارات الأجنبية والمحلية في الحقول النفطية، وبدأ الإنتاج في التعافي بعد سنوات من التراجع بسبب الحروب والعقوبات الدولية[2].

منذ عام 2010، شهد العراق زيادة في إنتاجه النفطي بفضل عقود جولات التراخيص التي وُقعت مع شركات النفط العالمية وتمكنت هذه العقود من رفع الطاقة الإنتاجية للحقول النفطية الرئيسية مثل الرميلة والزبير وغرب القرنة وبحلول عام 2020، وصل إنتاج العراق إلى حوالي 4.5 مليون برميل يوميًا، ما جعله ثاني أكبر منتج في منظمة أوبك بعد السعودية[3].

<u>ومع ذلك، فإن تطوير الإنتاج النفطي في العراق ما زال يواجه تحديات كبيرة تشمل[4]:</u>

- ضعف البنية التحتية، بما في ذلك خطوط النقل والمصافي.
- التوترات السياسية والأمنية التي تؤثر على الاستقرار في المناطق المنتجة للنفط.
- ارتفاع معدلات الحرق للغاز المصاحب للإنتاج النفطي، مما يُعطِّل الاستفادة المثلى من الموارد الهيدروكربونية.

يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل شبه كامل على الإيرادات النفطية، التي تُشكّل أكثر من 90% من الإيرادات العامة و60% من الناتج المحلي الإجمالي وهذا الاعتماد المفرط يجعل الوضع المالي للبلاد هشًا أمام تقلبات أسعار النفط العالمية، مما يؤدي إلى تحديات كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

---

[1] شحاتة، ج. أ. ب.، وبسيوني، ح. إ. س. م. (2023). الأزمات الاقتصادية المعاصرة في المنطقة العربية– الأسباب والتداعيات. مجلة التقدم في البحوث الزراعية، 28(2)، 520–540.

[2] نبيل نايف حاجي، فرصة الإنقاذ قائمة، المركز العربي للدراسات والاستشارات المالية والمصرفية ،القاهرة،2009،ص23.

[3] نقلا عن صحيفة الاقتصادية السعودية في 2021/1/1.

[4] أ.د. رمضان الشراح، الأزمات المالية العالمية أسبابها – آثارها – انعكاساتها على الاستثمار بدولة الكويت، اتحاد الشركات الاستثمارية الكويتية، الكويت 2008، ص19.

من أبرز مظاهر الوضع المالي للعراق العجز المالي المزمن، حيث تتأثر الميزانية العامة بشكل مباشر بانخفاض أسعار النفط وعلى سبيل المثال، خلال أزمة انخفاض الأسعار في الفترة بين 2014 و2016، وصل العجز المالي إلى مستويات حرجة، مما دفع الحكومة إلى اللجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي لتغطية نفقاتها وهذا الوضع أدى إلى ارتفاع الدين العام، الذي بلغ حوالي 40.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، نتيجة للحاجة المستمرة إلى تمويل العجز في الموازنة العامة.

إلى جانب ذلك، يعاني الاقتصاد العراقي من ضعف التنويع الاقتصادي، إذ تسهم قطاعات مثل الصناعة والزراعة بنسب محدودة في الناتج المحلي الإجمالي ويعود ذلك إلى قلة الاستثمارات وغياب الاستراتيجيات الفعالة التي تدعم تنويع مصادر الدخل الاقتصادي وكما يُعزز هذا التحدي الإنفاق العام المرتفع، حيث تُخصّص نسبة كبيرة من الموازنة للرواتب وأجور القطاع العام، مما يقلل من الموارد المتاحة للمشاريع التنموية والبنية التحتية[1].

وأخيرًا، يبرز ضعف الاحتياطات المالية كأحد العوامل التي تزيد من هشاشة الوضع المالي. فعلى الرغم من تحقيق فائض مالي في بعض السنوات، تُستهلك هذه الاحتياطات بسرعة خلال الأزمات الاقتصادية، مما يترك البلاد في مواجهة صعوبات كبيرة في الحفاظ على استقرارها المالي.

تحليل الوضع النفطي في العراق

يُعد العراق من بين أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم، حيث يسهم القطاع النفطي بحوالي 90% من الإيرادات العامة للدولة ويعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على تصدير النفط الخام، مما يجعله عرضة للتقلبات العالمية في أسعار النفط. تشير الإحصاءات إلى أن إنتاج النفط في العراق قد شهد تطورات كبيرة بعد عام 2003، حيث زادت الاستثمارات في البنية التحتية للقطاع النفطي، وتم توقيع عقود مع شركات نفط عالمية لتعزيز الإنتاج.

السنة	إنتاج النفط الخام (مليون برميل يوميًا)
2015	3.5
2016	4
2017	4.35
2018	4.55
2019	4.6
2020	4.4

[1] أ. د. مظهر محمد صالح/تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العراقي/ ندوة المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد وبالتعاون مع المؤسسة الوطنية للتنمية والتطوير/ بغداد/2008.

2021	4.2
2022	4.43
2023	4.43
2024	4.25

مع ذلك، يعاني العراق من تحديات عديدة تؤثر على استقراره النفطي، أبرزها:

يواجه قطاع النفط في العراق الكثير من التحديات الأمنية والسياسية، حيث تؤدي النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي إلى عرقلة إنتاج النفط وتصديره، مما يساهم في زيادة تقلب الإيرادات وعدم استقرارها. إلى جانب ذلك، تعاني البنية التحتية لقطاع النفط من تآكل واضح يشمل خطوط النقل والمصافي، وهو ما يحد بشكل كبير من قدرة العراق على زيادة إنتاجه أو التكيف مع تقلبات الطلب العالمي. بالإضافة إلى ذلك، تبرز التأثيرات البيئية كأحد العوائق المهمة، حيث تعتمد الكثير من الحقول النفطية على تقنيات قديمة، مما يؤدي إلى خسائر كبيرة في الإنتاج وارتفاع تكاليف التشغيل، الأمر الذي يضعف من قدرة القطاع على تحقيق أقصى استفادة من موارده الطبيعية.

الوضع المالي في العراق:

الاستقرار المالي في العراق يعاني من هشاشة واضحة، نتيجة الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية. يؤدي هذا الاعتماد إلى تقلبات حادة في الميزانية العامة، حيث يزداد العجز المالي خلال فترات انخفاض أسعار النفط وفي الفترات التي شهدت انخفاضًا حادًا في أسعار النفط العالمية، مثل 2014-2016، واجهت الحكومة العراقية صعوبات كبيرة في تمويل نفقاتها العامة، مما أثر على الإنفاق التنموي والخدمي.

يعاني الاقتصاد العراقي من ضعف التنويع الاقتصادي، حيث يعتمد بشكل شبه كامل على النفط كمصدر رئيسي للدخل وتسهم القطاعات غير النفطية بنسبة محدودة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعل الدولة عرضة لتقلبات أسعار النفط ويقلل من قدرتها على تحقيق استقرار اقتصادي مستدام[1].

إلى جانب ذلك، تواجه البلاد ارتفاعًا كبيرًا في مستويات الدين العام نتيجة العجز المالي المزمن، حيث اضطرت الحكومة إلى اللجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل نفقاتها وقد أدى ذلك إلى تفاقم عبء الدين العام، مما يشكل تحديًا إضافيًا للاستقرار المالي ويقلل من قدرة الحكومة على الاستثمار في القطاعات الحيوية[2].

[1] د. عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر ،القاهرة، الطبعة الأولى، 1993، ص16.

[2] محمد صالح المنجد، الأزمة المالية، مجموعة زاد للنشر، الرياض 2008، ص82

علاوة على ذلك، يُشكل الإنفاق العام المرتفع عقبة أخرى، حيث تُخصص نسبة كبيرة من هذا الإنفاق للرواتب والأجور ودعم الطاقة وهذا التوزيع غير المتوازن يقلل من المرونة المالية للدولة ويحد من قدرتها على مواجهة الأزمات الاقتصادية بشكل فعال أو تخصيص الموارد لتطوير البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية.

التحديات الناتجة عن الأزمات الاقتصادية العالمية

تعرض العراق لتأثيرات مباشرة من الأزمات الاقتصادية العالمية، التي انعكست بشكل كبير على أسعار النفط وإيراداته المالية ومن أبرز هذه الأزمات الأزمة المالية العالمية في عام 2008، التي تسببت في انخفاض حاد في أسعار النفط، ما أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية للعراق وزيادة العجز المالي، مما أثر على قدرة الحكومة على تلبية احتياجاتها المالية[1].

زيادة على ذلك، جاءت جائحة كوفيد-19 في عام 2020 لتضيف تحديات غير مسبوقة، حيث أدت إلى انخفاض كبير في الطلب العالمي على النفط نتيجة التباطؤ الاقتصادي والإغلاقات العامة التي شهدتها معظم دول العالم وهذا التراجع الحاد في الطلب انعكس بشكل مباشر على الاقتصاد العراقي، الذي يعتمد بشكل شبه كامل على عائدات النفط لتمويل نفقاته، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد.

سبل تحسين الوضع النفطي والمالي

للتعامل مع التحديات الاقتصادية التي تواجه العراق، يتطلب الأمر تبني مجموعة شاملة من السياسات والإصلاحات الاستراتيجية ويأتي في مقدمتها تنويع الاقتصاد من خلال الاستثمار في قطاعات غير نفطية مثل الزراعة، والصناعة، والسياحة، مما يقلل من الاعتماد شبه الكامل على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. هذا التنويع يمكن أن يسهم في تحقيق استقرار اقتصادي أكبر وتوفير فرص عمل جديدة.

إلى جانب ذلك، يعد تحسين البنية التحتية للقطاع النفطي خطوة حاسمة، حيث يتطلب الأمر تحديث خطوط النقل والمصافي النفطية، إلى جانب الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة التي تسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف[2].

كما أن إدارة مالية مستدامة تعتبر من الأولويات، وذلك من خلال إنشاء صندوق سيادي[3] يمكن استخدامه كأداة للتخفيف من تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة، مما يضمن استقرارًا ماليًا أكبر على المدى البعيد.

[1] د. جابر جاد عبد الرحمن، الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، النقود– الائتمان والمصارف–النظرية العامة للأئتمان–الازمات الاقتصادية– التجارة الداخلية والخارجية، مطبعة التفيض، بغداد، 1948، ص477

[2] د. نبيل حشاد، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها علي البنوك العربية، بحث مقدم إلي ندوة الاتحاد العام الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، بيروت، 2008، ص 16.

[3] الصناديق السيادية هي الأموال التي يحتفظ بها القطاع العام (الدولة) ويقوم باستثمارها في الأسهم و السندات، أو استخدامها وقت الحاجة.

علاوة على ذلك، فإن تعزيز الشفافية والمساءلة يمثل عنصرًا أساسيًا في مواجهة التحديات، إذ يجب الحد من الفساد الإداري والمالي الذي يستنزف الموارد، وضمان توجيه الإيرادات النفطية نحو مشاريع التنمية المستدامة[1].

وأخيرًا، يمكن للعراق الاستفادة من التجربة الخليجية من خلال دراسة السياسات الناجحة التي تبنتها دول الخليج العربي في إدارة العائدات النفطية. يشمل ذلك إنشاء صناديق سيادية وتنويع مصادر الدخل، مع تطبيق ما يتناسب مع السياق العراقي لتحقيق أهداف التنمية الشاملة.

المؤشر	العراق	السعودية	الإمارات	قطر	الكويت
نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي (%)	58%	42%	30%	51%	50%
حصة النفط من الإيرادات العامة (%)	> 90%	65%	55%	60%	85%
حجم الصناديق السيادية (مليار دولار)	غير موجود أو ضعيف	650 صندوق الاستثمارات العامة	900 جهاز أبوظبي للاستثمار	450 جهاز قطر للاستثمار	700 الهيئة العامة للاستثمار
الدين العام كنسبة من الناتج المحلي (%)	40.80%	25%	38%	35%	20%
نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية (%)	أقل من 10%	50%	70%	49%	45%
معدل البطالة (%)	14%	6.80%	5.20%	3.50%	2.20%
الاحتياطيات المالية الدولية (مليار دولار)	63	466	425	220	150
نمو الناتج المحلي الإجمالي (2023، %)	4.00%	4.90%	3.90%	3.40%	3.50%

[1] Robert J. Shiller and Robert Pozen, Too Big to Save: How to Fix the U.S. Financial System, Copyright In Excerpt for Publish, United States 2009, page 89.

تأثير أزمة كوفيد-19 على الناتج المحلي (%)	انخفاض بنسبة 10%	انخفاض بنسبة 7%	انخفاض بنسبة 6%	انخفاض بنسبة 5%	انخفاض بنسبة 6.5%
صادرات النفط اليومية (مليون برميل)	4.43	10.2	3.2	1.8	2.9
الإيرادات النفطية السنوية (2023، مليار دولار)	117	326	180	125	108
الإنفاق على مشاريع التنمية (مليار دولار)	5	70	50	45	25

المصدر من إعداد الباحث نقلا عن موقع اقتصاد التجارة

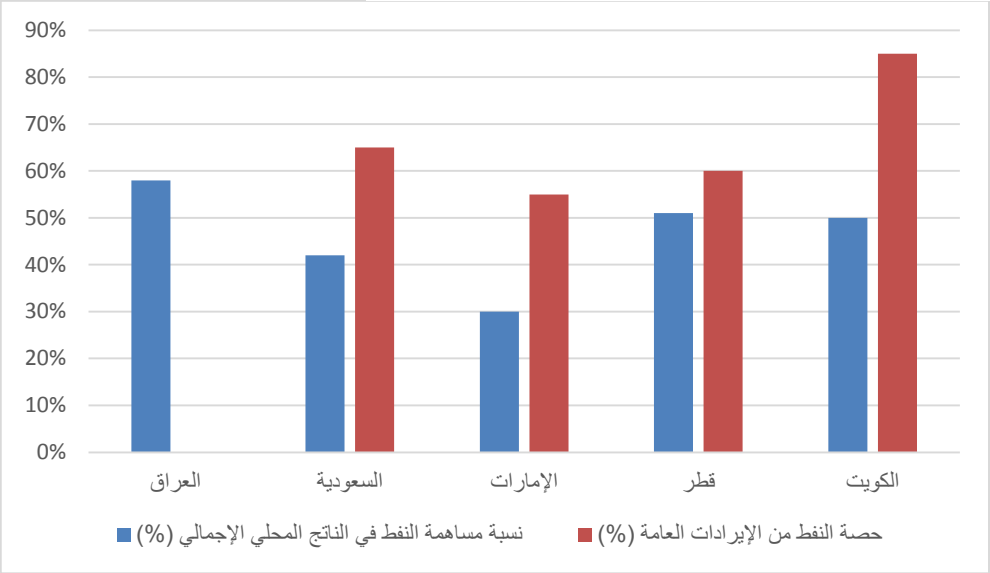

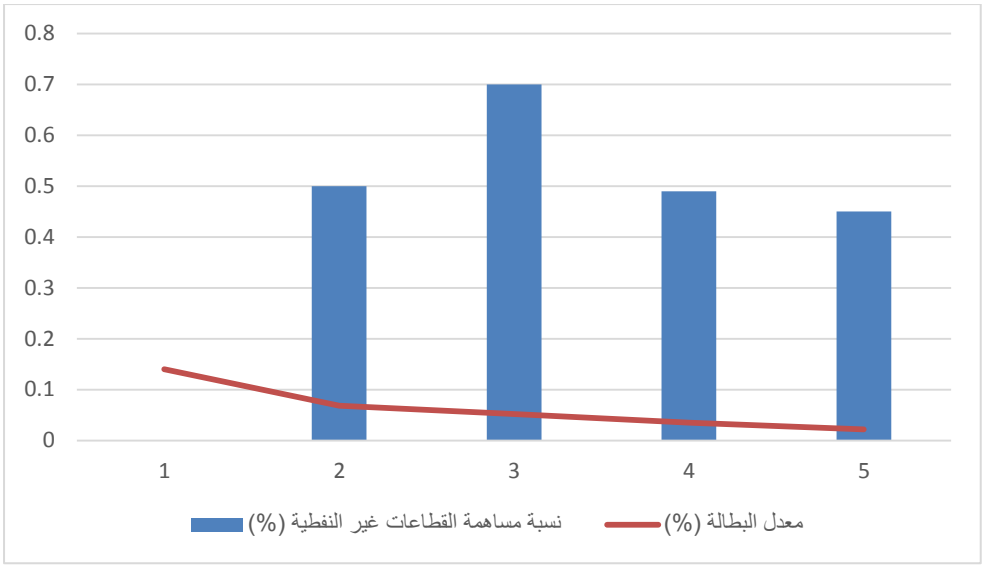
0.8
0.7
0.6
0.5
0.4
0.3
0.2
0.1
0
1
2
3
4
5
نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية (%)
معدل البطالة (%)

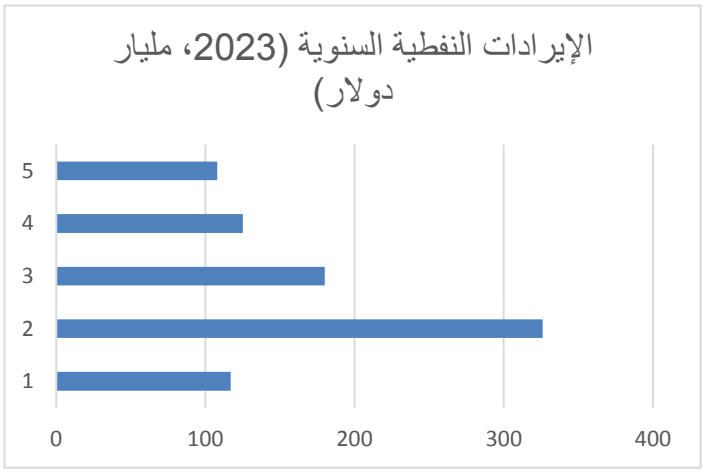
الإيرادات النفطية السنوية (2023، مليار دولار)
5
4
3
2
1
0
100
200
300
400

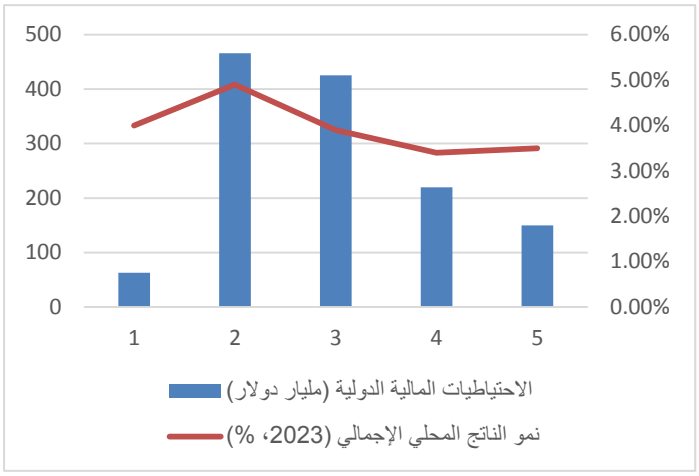
500
400
300
200
100
0
6.00%
5.00%
4.00%
3.00%
2.00%
1.00%
0.00%
1
2
3
4
5
الاحتياطيات المالية الدولية (مليار دولار)
نمو الناتج المحلي الإجمالي (2023، %)

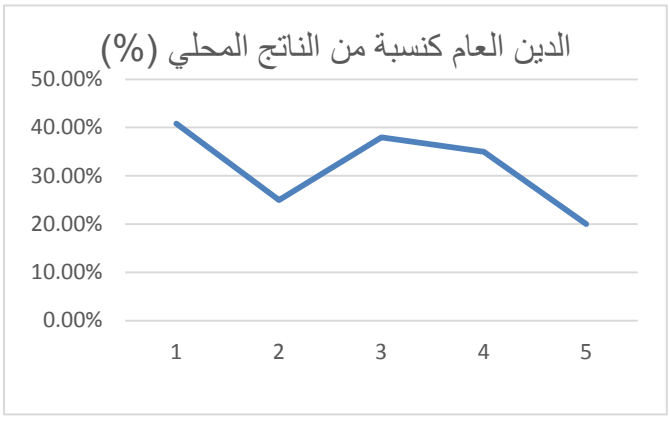
الدين العام كنسبة من الناتج المحلي (%)
50.00%
40.00%
30.00%
20.00%
10.00%
0.00%
1
2
3
4
5

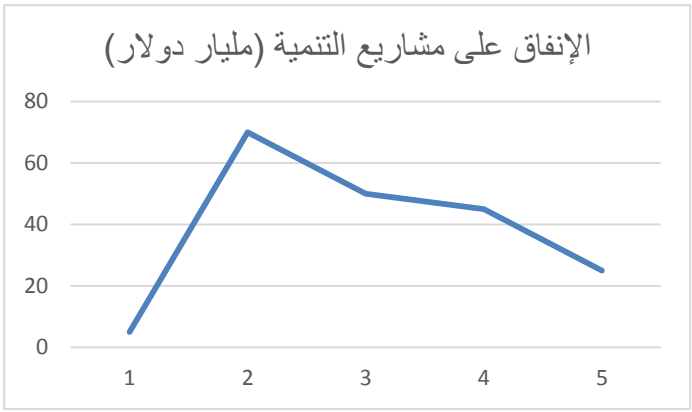
الإنفاق على مشاريع التنمية (مليار دولار)
80
60
40
20
0
1
2
3
4
5

تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية

لقد أثرت الأزمات الاقتصادية العالمية بشكل كبير على العراق، نظراً لاعتماده الأساسي على النفط كمصدر رئيس للإيرادات وكان هذا الاعتماد المفرط سبباً في تعرض الاقتصاد العراقي لصدمات قوية خلال الأزمات العالمية التي انعكست بشكل مباشر على وضعه المالي.

من بين هذه الأزمات، جاءت الأزمة المالية العالمية في عام 2008، التي أدت إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط. تسببت هذه الأزمة في تراجع أسعار النفط بشكل ملحوظ، مما انعكس سلباً على الإيرادات الحكومية للعراق وزاد من صعوبة تحقيق التوازن المالي[1].

في الفترة بين 2014 و2016، واجه العراق أزمة انخفاض أسعار النفط، حيث تراجعت الأسعار إلى أقل من 30 دولاراً للبرميل. أدى هذا الانخفاض الحاد إلى أزمة مالية خانقة، مما زاد من نسبة العجز المالي. في محاولة للتعامل مع الوضع، اضطرت الحكومة العراقية إلى تقليص الإنفاق العام، وهو ما أثر سلباً على مستوى الخدمات والاستثمار في المشاريع التنموية[2].

ثم جاءت جائحة كوفيد-19 في عام 2020 لتضيف تحديات غير مسبوقة. تسببت الجائحة في انخفاض الطلب العالمي على النفط بشكل كبير، مما أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية وزيادة العجز المالي في العراق وانعكست هذه الأزمة على قدرة الدولة على تمويل النفقات العامة، بما في ذلك دفع الرواتب وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين[3].

علاوة على ذلك، فإن الأزمات الجيوسياسية، بما في ذلك التوترات والحروب والنزاعات، ساهمت في تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. هذه التقلبات كان لها تأثير مباشر على الاقتصاد العراقي، مما زاد من هشاشته وجعل عملية التخطيط المالي أكثر تعقيداً[4].

[1] د. عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر،القاهرة، الطبعة الأولى، 1993، ص16.

[2] مسغوني. التكامل بين السياسات المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط. دراسة مقارنة بين الجزائر وبعض الدول العربية للفترة 1990–2018 (أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة–محمد بوضياف).

[3] أمين لزعر، م & .,محمد. (2023). جائحة كوفيد–19 والأمن الدوائي في الدول العربية .مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ,(1)24 123–160

[4] فارس محمود فرج الجبوري. (2010). تأميم النفط في العراقعام 1972 وموقف دول الخليج العربي Journal of Al–Farahidi's . Arts, 2(02)

المبحث الثالث

مقارنة عائدات النفطية للدول الخليج مع العراق

على الرغم من التشابه الكبير بين العراق ودول الخليج العربي في كونها دولًا نفطية تعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية، إلا أن هناك تباينًا واضحًا في السياسات والنتائج الاقتصادية، كما يلي:

المؤشر	العراق	دول الخليج العربي
تنويع الاقتصاد	يعتمد بشكل أساسي على النفط (>90% من الإيرادات).	تقدم كبير في تنويع الاقتصاد (السياحة، الصناعات غير النفطية).
إدارة الإيرادات النفطية	غياب الصناديق السيادية القوية.	وجود صناديق سيادية ضخمة مثل صندوق الاستثمارات العامة في السعودية.
التعامل مع الأزمات الاقتصادية	تأثر كبير بالأزمات بسبب ضعف الاحتياطات.	مرونة أكبر بسبب الاحتياطيات المالية والصناديق السيادية.
نسبة البطالة	مرتفعة (>14%).	منخفضة (<6%).
البنية التحتية	تعاني من تدهور واضح.	متطورة وحديثة، تدعم التنويع الاقتصادي.
الدين العام	مرتفع (>40% من الناتج المحلي).	منخفض نسبيًا بسبب السياسات المالية الحكيمة.

الوضع النفطي في الدول الخليجية

تُعد دول الخليج العربي من أبرز المناطق المنتجة والمصدرة للنفط على مستوى العالم، حيث تمتلك هذه الدول احتياطيات نفطية ضخمة تدعم مكانتها في أسواق الطاقة العالمية وتشمل هذه الدول السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، البحرين، وعُمان، وتسهم مجتمعةً بحصة كبيرة من الإنتاج العالمي للنفط وتعتمد هذه الدول بشكل رئيس على النفط كمصدر رئيس للإيرادات الحكومية، لكنها اتخذت خطوات جادة في السنوات الأخيرة لتقليل هذا الاعتماد.[1]

السعودية، أكبر منتج للنفط في العالم، تنتج حوالي 10 ملايين برميل يوميًا، وتمتلك احتياطيات تزيد عن 260 مليار برميل وأدخلت السعودية إصلاحات اقتصادية ضمن رؤية 2030، بهدف تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.

[1] Amer Bisat و Financial Market Turmoil Perspective of a Practitioner, Traxis Partners, Beirut, 2008, page 24.

الإمارات، من جهة أخرى، تنتج نحو 3.2 مليون برميل يوميًا، مع استثمارات ضخمة في الطاقة المتجددة والتنويع الاقتصادي.

الكويت تعتمد بشكل كبير على النفط، حيث يشكل أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي، لكنها تمتلك أحد أكبر الصناديق السيادية في العالم لدعم استقرارها المالي.

قطر، على الرغم من اعتمادها الكبير على الغاز الطبيعي المسال، فإنَّ إنتاجها النفطي يظل عنصرًا مهمًا في الاقتصاد. عُمان والبحرين تواجهان تحديات أكثر مقارنة بالدول الأخرى؛ بسبب احتياطيات أقل واعتماد أكبر على النفط في ميزانياتهما.

استراتيجيات تحقيق الاستقرار المالي

عملت دول الخليج العربي على تطوير استراتيجيات متنوعة تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي وتقليل تأثرها بتقلبات أسعار النفط والأزمات الاقتصادية العالمية وهذه الاستراتيجيات ساهمت في تعزيز استدامة اقتصاداتها وجعلتها أقل عرضة للصدمات الخارجية.

إحدى أبرز هذه الاستراتيجيات هي إنشاء الصناديق السيادية، حيث تمتلك دول الخليج صناديق ضخمة تدير الفوائض المالية الناتجة عن الإيرادات النفطية. تشمل هذه الصناديق صندوق الاستثمارات العامة في السعودية، وجهاز "أبو ظبي" للاستثمار، وجهاز قطر للاستثمار وتعمل هذه الصناديق على استثمار العائدات النفطية في أصول متنوعة عالميًا، مما يضمن مصادر دخل مستدامة للأجيال القادمة.

إلى جانب ذلك، تبنت دول الخليج سياسة تنويع الاقتصاد بهدف تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل واستثمرت في قطاعات غير نفطية مثل السياحة، والصناعة، والتكنولوجيا، والطاقة المتجددة وعلى سبيل المثال، ركزت الإمارات على تطوير قطاع السياحة والخدمات المالية، بينما استثمرت السعودية في الصناعات الثقيلة والترفيه ضمن رؤية 2030[1].

كما اعتمدت دول الخليج إصلاحات مالية تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي، من خلال سياسات مالية حذرة. تضمنت هذه السياسات تقليل الدعم على الطاقة وزيادة الإيرادات غير النفطية عبر فرض ضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة، مما سهم في تعزيز الموارد المالية للحكومات.

علاوة على ذلك، عززت دول الخليج مكانتها كمراكز جذب للاستثمار الأجنبي من خلال تحسين بيئة الأعمال وتطوير بنيتها التحتية وهذا التوجه جعلها وجهة مفضلة للشركات العالمية الباحثة عن فرص استثمارية مستقرة[2].

[1] مجموعة مؤلفين(2022) إدارة الأزمات بين النظرية والتطبيق: الاستجابة الاستراتيجية لدولة قطر لأزمة الحصار .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

[2] عمرو عبد العاطي(2014) أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

وفي إطار سعيها للتنويع، ركزت دول الخليج أيضًا على استثمارات الطاقة المتجددة واستثمرت بشكل كبير في مشاريع الطاقة الشمسية والرياح، بهدف تقليل الاعتماد على النفط بوصفه مصدراً أساسياً للطاقة وتحقيق استدامة بيئية واقتصادية على المدى الطويل.

هناك أوجه تشابه واختلاف عديدة بين العراق ودول الخليج العربي فيما يتعلق بالاعتماد على النفط والاقتصادات القائمة عليه ومن أبرز أوجه التشابه أن كلا الطرفين يعتمدان بشكل كبير على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للدخل القومي، مما يجعلهما عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية وكما أن اقتصادات الطرفين تتأثر بشدة بالأزمات الاقتصادية العالمية، وهو ما يبرز الحاجة المشتركة لتنويع مصادر الدخل بهدف تقليل الاعتماد على النفط وضمان استدامة اقتصاداتها.

ومع ذلك، تظهر أوجه اختلاف واضحة بين الجانبين وفي إدارة الإيرادات النفطية، تتميز دول الخليج بامتلاكها صناديق سيادية قوية تدير الفوائض المالية الناتجة عن النفط وتستثمرها في أصول عالمية متنوعة، بينما يفتقر العراق إلى مثل هذه الصناديق، مما يجعله أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية وتقلبات السوق.

وفي مجال التنويع الاقتصادي، قطعت دول الخليج شوطاً كبيراً في تطوير قطاعات غير نفطية مثل السياحة والصناعة والتكنولوجيا، بينما لا يزال الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل شبه كامل على النفط، مع مساهمة محدودة للقطاعات الأخرى وهذا التفاوت في التنويع يرتبط أيضاً بالاستقرار السياسي، حيث تتمتع دول الخليج باستقرار نسبي يتيح جذب الاستثمارات وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، على عكس العراق الذي يعاني من تحديات سياسية وأمنية تُعيق نموه الاقتصادي[1].

البنية التحتية تمثل اختلافاً مهماً آخر، حيث تمتلك دول الخليج بنية تحتية متطورة تدعم نمو قطاعات متنوعة، في حين يواجه العراق حاجة ملحّة لاستثمارات كبيرة لتحسين بنيته التحتية المتدهورة وإضافة إلى ذلك، تعاني العراق من معدلات بطالة مرتفعة مقارنة بدول الخليج، التي تركز على الاستثمار في تطوير رأس المال البشري وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، مما يعزز من قدرتها على تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى أن النفط يمثل عنصرًا حاسمًا في الاقتصاد العراقي، لكنه أيضًا مصدر للضعف بسبب الاعتماد المفرط عليه وأظهرت مقارنة العراق مع دول الخليج أن الدول التي تبنت سياسات اقتصادية مرنة واستثمرت في التنويع والصناديق السيادية تمكنت من تحقيق استقرار مالي أفضل خلال الأزمات وفي المقابل، يعاني العراق من غياب هذه السياسات، مما يعرّض اقتصاده لمخاطر كبيرة.

[1] فارس محمود فرج الجبوري،(2010) ، تأميم النفط في العراق سنة 1972 وموقف دول الخليج العربي منه، مجلة فنون الفراهيدي، 2(02).

نتائج الدراسة

من خلال تحليل العلاقة بين الإنتاج النفطي والاستقرار المالي في العراق، ومقارنتها بتجارب دول الخليج العربي، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. التأثير الحاسم للنفط على الاستقرار المالي حيث يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل شبه كامل على النفط، حيث يشكّل أكثر من 90% من الإيرادات العامة. هذا الاعتماد المفرط يجعل العراق عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، مما يؤثر بشكل مباشر على الميزانية العامة والاستقرار المالي، بعكس بعض دول الخليج التي استطاعت تخفيف هذا التأثير عبر تنويع مصادر دخلها.

2. أثر الصناديق السيادية في تحقيق الاستقرار حيث أثبتت تجارب دول الخليج أهمية إنشاء صناديق سيادية لإدارة الفوائض النفطية واستثمارها في أصول متنوعة. هذه الصناديق ساعدت الدول الخليجية في مواجهة الأزمات الاقتصادية وتقليل تأثير تقلبات أسعار النفط، بينما يفتقر العراق إلى هذه الآلية المهمة، مما يضعف قدرته على التعامل مع الأزمات المالية.

3. التحديات المشتركة بين العراق ودول الخليج حيث تواجه جميع الدول النفطية تحديات في تقليل الاعتماد على النفط وتنويع مصادر دخلها. إلا أن دول الخليج حققت تقدماً كبيراً في هذا المجال من خلال الاستثمار في قطاعات غير نفطية مثل السياحة، التكنولوجيا، والطاقة المتجددة، وهو ما لا يزال غائباً بشكل كبير عن السياسات الاقتصادية العراقية.

4. قصور سياسات التنويع الاقتصادي في العراق حيث على الرغم من إدراك العراق لأهمية التنويع الاقتصادي، إلا أن السياسات الحالية لم تحقق نتائج ملموسة. في المقابل، نجحت دول الخليج في تطوير اقتصاداتها غير النفطية من خلال استراتيجيات واضحة واستثمارات مدروسة.

5. تؤدي الأوضاع السياسية والأمنية دوراً جوهرياً في تحديد قدرة الدول على تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي فقد أثرت الأزمات السياسية والأمنية المتكررة في العراق على استقراره الاقتصادي، بينما استفادت دول الخليج من استقرارها النسبي في تنفيذ خططها الاقتصادية.

6. أظهرت التجربة الخليجية أن التخطيط طويل الأجل هو عنصر أساسي، لضمان تحقيق الاستقرار المالي وتنويع الاقتصاد وقد اعتمدت دول الخليج استراتيجيات مستقبلية متكاملة لتحقيق ذلك، في حين لا يزال العراق يفتقر إلى رؤية اقتصادية شاملة ومتكاملة تعالج التحديات الحالية والمستقبلية.

تؤكد هذه النتائج ضرورة اتخاذ العراق خطوات جادة لتطوير سياسات اقتصادية مستدامة، تتضمن تعزيز استقراره السياسي والأمني، إنشاء صناديق سيادية، وتبني خطط طويلة الأجل لتنويع اقتصاده.

التوصيات

1. يُوصى بإنشاء صندوق سيادي قوي من خلال تأسيس صندوق سيادي لإدارة الإيرادات النفطية واستثمارها في أصول متنوعة عالميًا لضمان تحقيق عوائد مالية مستقرة خلال الأزمات.

2. يُوصى بتنويع الاقتصاد من خلال الاستثمار في قطاعات غير نفطية مثل: الزراعة، الصناعة، والسياحة لتقليل الاعتماد على النفط وتعزيز الاستقرار المالي.

3. يُوصى بتحسين إدارة الإيرادات من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الإيرادات النفطية ومكافحة الفساد لضمان توجيه العائدات نحو مشاريع تنموية.

4. يُوصى بتقليل الاعتماد على الدين العام من خلال تطوير سياسات مالية متوازنة تركز على تقليل العجز المالي وزيادة الإيرادات غير النفطية وتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي.

5. يُوصى بتحسين البنية التحتية من خلال الاستثمار في تطوير البنية التحتية لتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.

6. يُوصى بتعزيز الاستثمار من خلال تحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحفيز الاقتصاد المحلي.

7. يُوصى بالاستفادة من التجارب الخليجية من خلال دراسة التجارب الناجحة لدول الخليج في مجالات التنويع الاقتصادي وإدارة الإيرادات النفطية وتطبيق ما يتناسب مع السياق العراقي.

المراجع

1. أ. د. رمضان الشراح، الأزمات المالية العالمية أسبابها – آثارها – انعكاساتها على الاستثمار بدولة الكويت، اتحاد الشركات الاستثمارية الكويتية، الكويت، 2008.
2. أ .د. مظهر محمد صالح، تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العراقي، ندوة المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد وبالتعاون مع المؤسسة الوطنية للتنمية والتطوير، بغداد، 2008.
3. أمين لزعر، م & .محمد، جائحة كوفيد-19 والأمن الدوائي في الدول العربية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2023، 24(1)، 123-160.
4. د. جابر جاد عبد الرحمن، الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، النقود- الائتمان والمصارف- النظرية العامة للائتمان- الأزمات الاقتصادية- التجارة الداخلية والخارجية، مطبعة التفويض، بغداد، 1948، ص477.
5. د. عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1993.

6. د. نبيل حشاد، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على البنوك العربية، بحث مقدم إلى ندوة الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، بيروت، 2008.

7. روبرت ج. شيلر &روبرت بوزن، Too Big to Save: How to Fix the U.S. Financial System، Copyright In Excerpt for Publish، الولايات المتحدة، 2009.

8. شحاتة، ج. أ. ب & .بسيوني، ح. إ. س. م.، الأزمات الاقتصادية المعاصرة في المنطقة العربية - الأسباب والتداعيات، مجلة التقدم في البحوث الزراعية، 2023، 28(2).

9. عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

10. عقراوي، ز. م & .محمد، ر. ف.، تأثير الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي في تكوين رأس المال الثابت للاقتصاد العراقي (مع الإشارة إلى إقليم كردستان العراق)، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، 2015، 3(1)، 213-224.

11. فارس محمود فرج الجبوري، تأميم النفط في العراق سنة 1972 وموقف دول الخليج العربي منه، مجلة فنون الفراهيدي، 2010، 2(02).

12. مجموعة مؤلفين، إدارة الأزمات بين النظرية والتطبيق: الاستجابة الاستراتيجية لدولة قطر لأزمة الحصار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

13. محمد صالح المنجد، الأزمة المالية، مجموعة زاد للنشر، الرياض، 2008.

14. مسغوني، التكامل بين السياسات المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط: دراسة مقارنة بين الجزائر وبعض الدول العربية للفترة 1990-2018 (أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة-محمد بوضياف)

15. نبيل نايف حاجي، فرصة الإنقاذ قائمة، المركز العربي للدراسات والاستشارات المالية والمصرفية، القاهرة، 2009.

16. Amer Bisat and Financial Market Turmoil Perspective of a Practitioner, Traxis Partners, Beirut, 2008.